

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢٨٨

الخميس ١٤ حزيران/يونيه، ٢٠١٨، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد نيبينزيا/السيد بوليانسكي	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد جانغ ديانبن
	غينيا الاستوائية	السيد إسونو مبنغونو
	فرنسا	السيد ميشو
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	كوت ديفوار	السيد دجيدجي
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشكو

جدول الأعمال

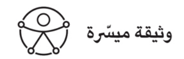
الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2018/541)

1818350 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2018/541)

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أرحب، بالنيابة عن المجلس، بمعالي السيد تييمان أوبير كوليبالي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي. ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/541، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الفرصة لإطلاع أعضاء المجلس على التطورات الأخيرة بشأن الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في مالي، على النحو المبين في أحدث تقرير للأمين العام (S/2018/541).

لقد كانت الـ١٢ شهرا الماضية منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣٦٤ (٢٠١٧) في حزيران/يونيه ٢٠١٧، مشجعة للغاية فيما يتعلق بالتقدم المحرز في عملية السلام منذ توقيع اتفاق السلام والمصالحة في مالي، قبل ثلاث سنوات، نتيجة لعملية الجزائر. وفي الوقت نفسه، فإن البيئة الأمنية لا تزال متقلبة، وللأسف فقد أدت إلى خسائر في الأرواح في صفوف السكان المدنيين، وقوات الدفاع والأمن المالية، وقوة بارخان الفرنسية وقوة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وارتفع العدد الإجمالي لمن لقوا حتفهم في مالي من معتمري الخوذ الزرق التابعين للبعثة خلال العام الماضي نتيجة للهجمات إلى ١٠١ شخصا منذ نشر البعثة.

وكان تأبين حفظة السلام الذين سقطوا هو سبب قرار زيارة الأمين العام إلى مالي للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء اعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في ٢٩ أيار/مايو. وأتاحت له تلك الزيارة ملاحظة روح الحوار والمسؤولية الجماعية التي مكنت الأطراف المالية من إحراز تقدم كبير في تنفيذ الاتفاق في الأشهر الأخيرة، وإرساء الأساس لانتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع.

ويتضمن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام، في جملة أمور، إنشاء سلطات مؤقتة في المناطق الخمس في شمال مالي؛ وتعزيز آلية تنسيق العمليات في غاو وإنشاءها في كيدال وتمبكتو بقوام قدره ٤٧ و ١٦٠ مقاتلا، على التوالي، حتى الآن؛ وبدء مرحلة التسجيل المسبق لنزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وهو عنصر بالغ الأهمية في هذا السياق. ويعكس هذا التقدم زخما إيجابيا في عملية السلام التي تبعث على الأمل. ومع ذلك، فإنه غير تام، ويأتي بعد ثلاث سنوات من التأخير واستمرار العقبات في تنفيذ الاتفاق. علاوة على ذلك، وخلال السنة الماضية، لم يتم اتخاذ بعض الخطوات الهامة لمواصلة عملية السلام وتعزيز الحوار السياسي. وأود أن أذكر في هذا السياق، في جملة أمور، ميثاق المصالحة الوطنية، الذي مان يهدف إلى تعزيز المكاسب التي تحققت في مؤتمر التفاهم الوطني

الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١٧، أو الإصلاح الدستوري الذي أرجئ إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية. علاوة على ذلك، لا تزال مشاركة المجتمع المدني، ولا سيما النساء، في عملية السلام غير كافية حتى الآن. يجب بناء السلام على أساس تشاركي وشامل للجميع من أجل ضمان استدامتها وملكيته من جانب الجميع.

ويكتسي هذا الأمر الحتمي أهمية بالغة إذ شهد الأسبوعان الماضيان توترات سياسية مثيرة للقلق أججتها الانتخابات الرئاسية المقبلة المقرر إجراؤها خلال ستة أسابيع. وبلغت ذروة هذه التوترات في المظاهرات التي جرت بباماكو في ٢ حزيران/يونيه، حيث كانت هناك اشتباكات عنيفة بين أنصار المعارضة والقوات الأمن المالية. إن ذلك العنف لأمر مؤسف، وقد دان الأمين العام حظر التظاهر من جانب السلطات المالية. وفي وقت لاحق، كانت الموافقة على طلب جديد للتظاهر من جانب المعارضة، وتنظيم المسيرة السلمية في ٨ حزيران/يونيه تبشران بتخفيف احتقان الحالة، وهو أمر مرحب به ولا بد لنا أن نشجعه ونساعد الجهات الفاعلة المالية على مواصلته.

إن الانتخابات الرئاسية مرحلة حاسمة، ومعلم هام في توطيد الديمقراطية في مالي. ويجب إيلاء الأولوية للتعاون فيما بين جميع الجهات الفاعلة، وتعزيز حوار سياسي شامل للجميع يفضي إلى التسوية السلمية للمنازعات، بحيث يتم استيفاء الشروط لإجراء انتخابات سلمية.

وستواصل البعثة الاضطلاع بدور نشط في هذا الصدد، بما في ذلك عن طريق مواصلة دعم السلطات المالية والجهات الفاعلة السياسية من خلال المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، فضلا عن تقديم الدعم اللوجستي والتقني والإسهام في أمن الأنشطة الانتخابية. وقد ساعدت المساعي الحميدة للممثل الخاص بالفعل على دعم الخطوات التحضيرية الرئيسية في العملية الانتخابية، مثل استعراض القانون الانتخابي، كما يسّرت الحوار فيما بين الأطراف السياسية الفاعلة، وخففت التوترات في أعقاب المظاهرات التي نظمتها المعارضة في ٢ حزيران/يونيه.

ويجب التأكيد في هذا الصدد على أن الأمم المتحدة ليست في وضع يمكنها من التصديق على نتائج الانتخابات، على النحو الذي طلبته أحزاب المعارضة، حيث إن ذلك النشاط ليس جزءا من ولاية بعثة الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، فإن أي تصديق على عملية انتخابية ما يجب أن يشمل العملية بكاملها، وليس فقط على نتائج الانتخابات، وكان يجب الحصول على إذن مسبق من مجلس الأمن.

وفي أعقاب الانتخابات، ينبغي تركيز الاهتمام على تعبئة جميع الجهات الفاعلة من أجل إيجاد خطوات هامة وجديدة نحو تنفيذ الإصلاحات المؤسسية الرئيسية المبينة في الاتفاق.

أرحب بنشر التقرير الأول للمراقب المستقل، المعروض على أعضاء لجنة متابعة الاتفاق في أيار/مايو ٢٨ في آخر اجتماع عادي لها. ويشدد التقرير على أهمية أن تركز الأحزاب جهودها على الركائز الاستراتيجية للاتفاق المتعلقة بالأهداف الطويلة الأجل، بما في ذلك إنشاء هيكل إداري جديد لمالي، وإعادة تشكيل جيش وطني مُمثِل وإعادة نشره وإنشاء منطقة تنمية في الشمال. علاوة على ذلك، نأمل في أن يساعد عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي، على إزالة بعض العقبات التي لا تزال تعترض تنفيذ الاتفاق.

والحالة المثيرة للقلق في وسط مالي تطرح أمامنا المزيد من التحديات المعقدة. لقد أبرزت البيئة السياسية والأمنية في تلك المنطقة ليس الافتقار إلى الحوار السياسي فحسب، بل أيضا التحديات التي تواجه الديمقراطية والإدارة الإقليمية، التي اتسمت بتآكل وجود المؤسسات الدولة وشرعيتها.

ومن أجل المساعدة على التصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجه مالي وبث روح جديدة في تنفيذ اتفاق

السلام، ذكر الأمين العام في تقريره عن فكرة رؤية مشتركة – ميثاق – للسلام يمكن أن تكون بمثابة حافز على تعزيز الطابع الجامع للعملية السياسية قبل الانتخابات وبعدها.

وستشمل هذه المبادرة الحكومة والأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والشركاء الدوليين والإقليميين الآخرين. وهدفها الأساسي هو إعادة التأكيد على الأهمية المحورية لاتفاق السلام في حل الأزمة في مالي، والتأكيد مرة أخرى على التزام الأمم المتحدة بالآليات المنصوص عليها في الاتفاق، ولا سيما لجنة متابعة الاتفاق برئاسة الجزائر التي لها دور أساسي في الوساطة الدولية. كما يمكن أن تشمل المبادرة الإصلاحات المؤسسية الرئيسية التي ذكرتها للتو، وينبغي الإسراع في تنفيذها في اليوم التالي للانتخابات.

(تكلم بالإنكليزية)

ومن أجل تحسين دعم هذا النهج الاستراتيجي المتكامل على المستوى السياسي، يجب على الأمم المتحدة أيضا اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين التكامل على المستوى التشغيلي، مع الاستفادة من الميزات النسبية لمختلف وكالاتها وصناديقها وبرامجها.

ومن هذا المنطلق، أوصى الاستعراض الاستراتيجي المستقل للبعثة الذي جرى مؤخرا بأن يقوم فريق الأمم المتحدة القطري بدور قيادي في جهود المساعدة الإنسانية والإنعاش والتنمية وبناء السلام، بما في ذلك دعم الجهود الحكومية الرامية إلى تحقيق فوائد السلام التي طال انتظارها بطريقة منصفة ومسؤولة وجامعة، بما في ذلك تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل التعليم والصحة والمياه النقية، فضلا عن توفير المزيد من الفرص لكسب العيش، لا سيما للنساء والشباب. كما ينبغي أن تنبع جهود الأمم المتحدة الرامية إلى منع التطرف العنيف من استراتيجية منسقة عبر القطاعات.

ولدعم هذه الأهداف، دعا فريق الاستعراض فريق الأمم المتحدة القطري إلى تعزيز حضوره في شمال البلد ووسطه.

وفيما يتعلق بالبعثة المتكاملة، يوصي الأمين العام بسلسلة من التعديلات التي اقترحها الاستعراض، وتهدف إلى التأكيد على أسبقية السياسة في دور البعثة. وسيشمل ذلك تحولا في التركيز وتحديد الأولويات وتنفيذ المهام المنوطة بالبعثة من أجل تعظيم دورها في دعم الاتفاق، وفي توسيع عملية السلام.

ويجب على البعثة أيضا تقييم حضورها المادي حاليا على الأولويات السياسية، مع مراعاة القيود التي يفرضها مسرح العمليات، والصعوبات في إيجاد الموارد لجهود الأمم المتحدة في مالي، والكيفية التي يمكن بها زيادة فعالية العمل مع أصحاب المصلحة الآخرين الذين يدعمون السلام والاستقرار في مالي. وسيشمل ذلك اعتماد نهج أكثر ملاءمة لحماية المدنيين، لا سيما في وسط البلد الذي يتسم بالتعقيد والديناميات المحلية، وحشد الأصول غير القائمة على القوة.

أي تغييرات في تشكيلة البعثة سيتم تقييمها بعناية، وبالتشاور مع الشركاء في الميدان وسيوضع جدول زمني لكفالة اتباع نهج متسلسل. وفي هذا الصدد، تعمل الأمانة العامة على وضع إطار للتنفيذ. لا ينبغي استعراض الدعم والمساعدة المقدمين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ليس فقط على أساس التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام، بل أيضا على أساس الحكم الحصيف والإصلاحات السياسية تماشيا مع الأهداف المعلنة للتعبئة المقترحة من أجل السلام.

علاوة على ذلك، وبالنظر إلى المرحلة الحاسمة التي تعيشها مالي حاليا قبل بضعة أسابيع من الانتخابات، بل أيضا بعدها، سوف نقوم بتكثيف جهودنا في عملية الإبلاغ والرصد، بما في ذلك من خلال المعايير المرجعية الموحدة والاستفادة من اتفاق السلام ومبادرة السلام وكذلك خطة التنفيذ لتوصيات

الاستعراض الاستراتيجي. وتماشيا مع هذا الهدف، نود أن تركز الصيغ المقبلة في تقرير الأمين العام بدرجة أكبر على وصف التقدم المحرز مقارنة بتلك المعايير المرجعية.

ستواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي التعاون عن كثب مع الجهات الأمنية الأخرى في مالي بما في ذلك القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وعملية بارخان وبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية. أغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على الدعم الثابت الذي تقدمه الأمم المتحدة للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية وبعثة الأمم المتحدة مستعدة لتقديم الدعم التشغيلي واللوجستي لها، حسب التكليف الصادر من مجلس الأمن.

وفي الوقت نفسه، أود أن أذكر أن الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية تظل مسؤولة عن تنفيذ العمليات، مع مراعاة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. من خلال الآليات المناسبة، سيتم التصدي بفعالية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي، كما قيل، ارتكبتها عناصر من القوات المسلحة المالية العاملة في إطار القوة المشتركة في بولكيسي في ١٩ أيار/مايو. وفي ذلك السياق، اتخذت حكومة مالي بالفعل عددا من التدابير للتصدي لهذه الحالة الخطيرة جدا. وتحقيقا لهذه الغاية، تواصل البعثة المتكاملة دعم التحقيقات الجارية التي تقوم بها السلطات المالية والقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالتشديد على أن تعزيز الدعم المقدم إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بما في ذلك من خلال الموارد المالية المستدامة التي يمكن التنبؤ بها، ليس مهما جدا لضمان نجاح القوة المشتركة فحسب، بل أيضا للحد من مخاطر انتهاكات حقوق الإنسان أثناء عمليات مكافحة الإرهاب من خلال زيادة القدرة على الرصد والرقابة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد لكروا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ميشو (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على بيانه المفيد للغاية. كذلك أرحب بحضور وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي وأشكره على شده الرحال إلى نيويورك للمشاركة في عملنا.

كما أكد الأمين العام في تقريره (S/2018/541)، يجب أن يظل دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي الأولوية القصوى لنا جميعا في مالي. بعد ثلاث سنوات من التوقيع على الاتفاق، من الواضح أن العديد من الالتزامات الواردة فيه لم تُنفذ بعد. هذه التأخيرات التي تعود جزئيا إلى انعدام الإرادة السياسية لدى جميع الأطراف الفاعلة تثير القلق، أولا، لأنها تشكك على نحو متزايد بأهمية الاتفاق ذاته، وثانيا، لأنه لا يمكن أن يحل الاستقرار الدائم في مالي وبصورة أعم في منطقة الساحل بدون تنفيذ الاتفاق تنفيذا تاما. ولذا، فإنّ إحراز تقدم كبير أمر ملح للغاية.

وفي ذلك السياق، لاحظنا مع الارتياح تعبئة رئيس وزراء مالي والتقدم المحرز في الأشهر الأخيرة. وأكد اجتماع الأمين العام مع الأطراف خلال الزيارة التي قام بها إلى مالي في الشهر الماضي الزخم الإيجابي الذي يجب أن يستمر الآن والبناء عليه. بالنسبة لنا، هذا يعني، في الأجل القصير، تعزيز الوحدات المختلطة لآلية تنسيق العمليات في شمال مالي، وكفالة فعالية أداء السلطات المحلية والشروع في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسنتابع عن كثب هذه العناصر المختلفة خلال الشهور المقبلة.

إن مسؤولية المجتمع الدولي، وفقا للشروط الفعلية في اتفاق السلام، تتمثل في اتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع جميع

الأطراف على الوفاء بالتزاماتها. وفي هذا الصدد، فإن التقرير الأول للمراقب المستقل أسهم إسهاما مفيدا. ونشجعه على مواصلة عمله من خلال إصدار تقارير منتظمة تحدد العقبات والمسؤوليات، وتقديم توصيات تمكننا من المضي قدما. يتعين على جميع الجهات الفاعلة المالية أن تدرك أن مجلس الأمن يتابع عن كثب تنفيذ التزاماتها. وفي هذا الصدد، بدأت فرنسا العمل لتحديد هوية المسؤولين عن عرقلة تنفيذ الاتفاق في الميدان. ومن شأن الإخفاق في تنفيذ الالتزامات الواردة في خريطة الطريق الأخيرة أن يفضي بنا إلى زيادة عدد الأفراد الذين يمكن أن يخضعوا إلى تدابير الجزاءات.

إن فرنسا تتشاطر تماما الشواغل المعرب عنها بشأن الحالة في وسط مالي، والتي تتطلب استجابة قوية من السلطات المالية وبدعم كامل من المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ومن المهم جدا أن تكون هذه الاستجابة على أساس اتباع نهج متوازن يجمع العمل في مجال الأمن والتنمية والإدارة الحكومية، وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يساورنا بالغ القلق إزاء الادعاءات بارتكاب العديد من حالات انتهاكات حقوق الإنسان في سياق عمليات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها القوات المسلحة المالية. يجب التحقيق فورا في هذه الادعاءات ومقاضاة مرتكبيها إذا ثبتت صحتها. ينبغي كذلك تنفيذ التوصيات التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة في سياق سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان تنفيذا تاما. ويمكن بطبيعة الحال ربط ذلك بالدعم الذي تقدمه البعثة إلى القوات المسلحة المالية والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

إن الدورات الانتخابية الوشيكة على مدى الأشهر المقبلة، لا سيما الانتخابات الرئاسية، ستكون معلما هاما للديمقراطية في مالي. ولذا، من المهم جدا أن تجري الانتخابات الرئاسية بطريقة سلمية تتسم بالمصداقية والشفافية. إنّ الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتعزيز مصداقية العملية الانتخابية على المستوى التقني تسير في الاتجاه الصحيح. ولا بد من أن تستمر هذه الجهود بالاقتران باستئناف الحوار البناء بين الحكومة والمعارضة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام وممثل الاتحاد الأفريقي في الميدان موضع ترحيب. أخيرا، يجب احترام الحق في الاحتجاج السلمي والحق في حرية التعبير، ويتعين على جميع الجهات الفاعلة أن تتحلى بضبط النفس اللازم طوال الدورة الانتخابية.

بالنظر إلى هذه التحديات العديدة، يصبح من الضروري للغاية تجديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا لتحقيق الاستقرار في مالي والمنطقة. إنّ توصيات الاستعراض الاستراتيجي المدرجة في تقرير الأمين العام، تتيح لنا الفرصة لكفالة استخدام الموارد التي نسخرها جماعيا لمالي بأنقع الطرق الممكنة. ونريد الاستفادة منها على أفضل وجه.

في ذلك السياق، ترى فرنسا أن تجديد الولاية يحقق عدة أهداف: أولا، تعزيز ولاية واضحة وواقعية مع عدد محدود من الأولويات حسب الحالة؛ ثانيا، عدم ادخار أي جهد لضمان حصول البعثة على القدرات اللازمة للاضطلاع بولايتها، وتشجيع كل جهد ممكن للحد من المخاطر الأمنية من خلال اتخاذ تدابير هادفة وتكيفية يجري التنسيق لها مع جميع أصحاب المصلحة على الأرض. ثالثا، تشجيع البعثة على تحسين تعريف الجهات الفاعلة المحلية بالطبيعة المحددة لولايتها، مع الاعتراف بأنها جزء من الهيكل الأمني الأوسع، حيث لكل قوة قيمتها المضافة، وتتشاطر الهدف نفسه، أي بالتحديد دعم تنفيذ اتفاق السلام؛ رابعا، التأكيد على اتباع نهج متوازن في دعم السلطات المالية، لا سيما في التصدي للتهديدات المتزايدة في المنطقة الوسطى من البلد. خامسا، وأخيرا، التذكير بأهمية دور المساعي الحميدة الذي تقوم به البعثة في إجراء الدورات الانتخابية المقبلة على نحو سلس.

أخيرا، وبصورة أعم، فرنسا مقتنعة بأن الدعم المقدم لتنفيذ اتفاق السلام يجب أن يظل الهدف الاستراتيجي للبعثة.

يجب السعي إلى تحقيق ذلك الهدف الاستراتيجي في إطار نهج شراكة فيما بين مالي والمجلس والأمم المتحدة، وعلى أساس الالتزامات المتبادلة، ويجري رصد تنفيذه بانتظام. وفي ذلك الإطار، نؤيد تماما توصية الأمين العام بإبرام ميثاق للسلام مع السلطات المالية في أعقاب الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وعلى الجميع أن يأخذ في الحسبان أن الحفاظ على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في شكلها الحالي غير قابل للاستمرار دون إحراز تقدم كبير على مسار عملية السلام. ولذلك، يجب علينا أن نمضي قدما معا، على نحو يتسم بالمسؤولية، وذلك لضمان نجاحها. ويمكن التعويل على التزام فرنسا الثابت في ذلك الصدد.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية الثاقبة. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى وزير خارجية مالي، السيد كوليبالي، على الانضمام إلينا هنا في مجلس الأمن.

بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، آن الأوان لتقييم إنجازات البعثة والتحديات المتبقية. سأتطرق لثلاثة عناصر رئيسية هي: أولا، الحالة السياسية؛ ثانيا، الولاية؛ وثالثا، فعالية حفظ السلام.

أولا، فيما يتعلق بالحالة السياسية، لقد تحقق التقدم المحرز في عملية السلام بشق الأنفس. وبينما نرحب بالتطورات الأخيرة الواعدة، يجب علينا أن ندرك أن السجل خلال السنوات الخمس الماضية كان قاتما. ويجب أن تكفل الأطراف المالية معا التعجيل بإحراز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، بما في ذلك المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة.

ونرحب باقتراحات الأمين العام بإعطاء دفعة جديدة للعملية السياسية. ويتطلب ذلك إبرام ميثاق للسلام يستند إلى معايير واضحة. لقد بدأ صبرنا ينفد. إن الانتخابات المقبلة ستكون اختبارا هاما للأطراف المالية، التي سيتعين عليها إثبات التزامها بتحقيق استقرار البلد. وندعو السلطات المالية إلى كفالة إجراء عملية انتخابية شاملة للجميع والحوار السياسي، وإتاحة المجال للمناقشة والأصوات المعارضة.

وفي ذلك الصدد، نشير إلى ضرورة قيام جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك وكالات إنفاذ القانون، بضبط النفس.

ثانيا، فيما يخص ولاية البعثة، فإن دعم البعثة للعملية السياسية ووساطتها قد ثبت أنه قيم للغاية. ونشاطر الأمين العام رأيه بأن العامل الرئيسي في نجاح البعثة يكمن في تحديد أولويات واضحة. أولا وقبل كل شيء، يجب أن تركز البعثة على دعم تنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاق – أي الإنشاء الفعلي لأجهزة الدولة المشروعة وأجهزة الخدمات، وتحقيق اللامركزية، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمصالحة.

وعلاوة على ذلك، كثيرا ما لا يتم التحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ولا يمكن التقليل من أهمية مهام المساءلة في البعثة، بما في ذلك أعمالها القضائية والإصلاحية. وفي حين أن البعثة، كما ذكر وكيل الأمين العام، تضطلع بدور في وسط مالي فيما يتعلق بتحقيق المصالحة ومنع نشوب النزاعات على الصعيد المحلي، ينبغي ألا يؤثر ذلك على مهمتها الأساسية في الشمال.

إن تداعيات عدم الاستقرار في مالي تتجاوز حدود البلد، وتمتد في المقام الأول إلى كافة أنحاء منطقة الساحل وفي أوروبا. والاستقرار في مالي، والمنطقة ككل، بالغ الأهمية في مكافحة التهديدات مثل الاتجار بالبشر والهجرة غير القانونية والإرهاب والجريمة المنظمة. والتنسيق والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة

الأمنية ضروريان إذا أردنا التصدي بفعالية لتلك المشاكل، بما في ذلك القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعملية بارخان وبعثة الاتحاد الأوروبي.

وبغية تحديد الاستراتيجيات الفعالة لدعم السلام والاستقرار المستدامين، يجب على البعثة تحسين معلوماتها أيضا عن كيفية تأثير الاقتصاد غير المشروع على ديناميات النزاع في مالي وخارجها. ويشمل ذلك الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر. والتعاون مع هيئات الأمم المتحدة، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أمر بالغ الأهمية في ذلك الصدد.

ثالثا وأخيرا، سأتناول الشواغل إزاء فعالية حفظ السلام. عقب خمس سنوات على تواجدها، يمكننا أن نعتبر أن البعثة قد بلغت مرحلة النضج. والتفكير النقدي بشأن البعثة يمكن أن يحسن إنجاز ولايتها. وخطة العمل الشاملة التي وضعت استجابة لتقرير سانتوس كروز والتدابير التي اتخذت بالفعل لتنفيذها تستحق الثناء. ونحث الأمم المتحدة على تنفيذ التوصيات في أقرب وقت ممكن. وبالنظر إلى السياق المعقد الذي تعمل فيه البعثة، يجب تجنب التقسيم إلى مجموعات صغيرة. وكما ذكر رئيس الوزراء الهولندي مارك روت عند إطلاق مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، أثناء رئاستنا للمجلس في آذار/مارس، يجب تطبيق نهج متكامل بحزم على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي، لا في إطار البعثة فحسب، بل في التنسيق الاستراتيجي مع فريق الأمم المتحدة القطري (انظر S/PV.8218). وفي هذا السياق، ندعو الأمم المتحدة إلى وضع خطة استراتيجية على نطاق البعثة في أقرب وقت ممكن.

وفي الختام، أود أن أحيي جميع الرجال والنساء الذين بذلوا كل ما في وسعهم لتعزيز السلام والاستقرار في مالي منذ إطلاق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونشيد إشادة خاصة بحفظة السلام الـ ١٧٤ الذين بذلوا أرواحهم في الدفاع عن السلام الدائم في مالي وتعزيزه.

السيد دجيدجي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد جون – بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية الممتازة بشأن الحالات السياسية والأمنية والإنسانية في مالي. وأود أيضا أن أشكر السيد تيمان أوبير كوليبالي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي، على حضوره هنا اليوم. وأرحب به في نيويورك.

يود وفد بلدي أن يشيد بالالتزام الشخصي للأمين العام أنطونيو غوتيريش بالعمل من أجل التوصل إلى تسوية نهائية للأزمة في مالي، كما يتضح من الزيارة التي قام بها في ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو، والتي مكنته من تبادل الآراء مع جميع الأطراف المعنية بشأن التحديات التي يجب التصدي لها من أجل إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في مالي.

ترحب كوت ديفوار بالتقدم المشجع المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، والذي يظل الإطار المناسب لجميع المبادرات الحالية الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار في ذلك البلد. ولذلك فإن وفد بلدي يحث جميع الجهات الفاعلة على تولي زمام الأمور في خارطة الطريق المعتمدة في ٢٢ آذار/مارس، من أجل التنفيذ السريع للإجراءات ذات الأولوية التي حددتها لجنة متابعة الاتفاق، وفقا لتوصيات القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦).

وفي ذلك الصدد، تشكل الانتخابات الرئاسية في ٢٩ تموز/يوليه وسيلة هامة لتسوية الأزمة في مالي. ويدعو بلدي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى الاستثمار في تأمين الانتخابات من خلال تقديم الدعم التقني واللوجستي إلى القوات المسلحة المالية، فضلا عن إعادة نشر الإدارة في جميع أنحاء البلد.

ولا تزال الحالة الأمنية مثيرة للقلق في أجزاء من المالي، بسبب استمرار الهجمات غير المتناظرة التي تشنها الجماعات الإرهابية ضد المدنيين ومعسكرات البعثة، وكذلك العنف الطائفي في وسط مالي.

ولذلك، فإن وفد بلدي يدعو المجتمع الدولي إلى أن يزود البعثة بالقدرات اللوجستية اللازمة لمنع الهجمات وحماية القوافل، مثل معدات الإنذار المبكر وناقلات الأفراد المدرعة والطائرات العمودية للإجلاء الطبي والرعاية الصحية. وعلاوة على ذلك، فإن نشر مضاعفات القوة سيعزز قدرات البعثة وسيمكنها من تحسين حماية موظفي الأمم المتحدة والموظفين المدنيين.

وفيما يتعلق بحماية المدنيين، لا سيما في وسط البلد، الذي وقع فريسة للعنف فيما بين المجتمعات المحلية، من الأهمية بمكان نشر وحدات شرطة الأمم المتحدة وتعزيز قدرات الشرطة المحلية من أجل استعادة سلطة الدولة. وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، وهي أيضا مصدر للقلق، فإن كوت ديفوار تلاحظ بأسف أن خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨، التي قدرت قيمتها ب ٢٦٣ مليون دولار، فقد مُولت بنسبة ٢٤ في المائة فقط.

وترحب كوت ديفوار بالجهود المستمرة الرامية إلى تفعيل للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وفقا للقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧). إن تعزيز الشراكة بين البعثة والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية، فضلا عن قدر أكبر من التنسيق مع جميع القوات في الأراضي المالية – قوات عملية برخان والقوات المسلحة المالية وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي – سيكون رصيدا قيما في مكافحة الإرهاب. ومن المهم أيضا الاستمرار في بناء قدرات القوات المسلحة المالية لتمكين الحكومة من تولي المسؤولية عن أمن البلد وشعبه بصورة تدريجية لارجعة فيها.

ويشيد وفد بلدي بالسيدة إلين مارغريت لوي على عملها الممتاز على رأس فريق مستقل في إطار الاستعراض الاستراتيجي للبعثة المتكاملة. والاستنتاجات والمقترحات السليمة والوجيهة تبشر بالخير فيما يتعلق بفهم أفضل للحالة الأمنية والسياسية الراهنة في مالي بينما نسعى إلى تجديد ولاية البعثة المتكاملة. وتتفق كوت ديفوار مع خبراء الفريق المستقل على أن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية تشكل تحديا للأمن الإقليمي، وبالتالي، فإنها تتطلب اتباع نهج منسق وشامل. ويؤيد بلدي الميثاق المقترح للسلام بين الحكومة المالية ومجلس الأمن والأمم المتحدة والشركاء الدوليين.

وفي الختام، تؤيد كوت ديفوار توصية الأمين العام بتجديد ولاية البعثة المتكاملة. وتحث جميع الجهات المعنية في مالي على مضاعفة جهودها بغية تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة من أجل التوصل إلى تسوية نهائية للأزمة.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية وأرحب بمعالي السيد كوليبالي في المجلس اليوم.

لا تزال المملكة المتحدة تدعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. إننا ندرك الظروف الصعبة التي يعمل فيها أفرادها العسكريين والمدنيين وندين بشكل لا لبس الهجمات الأخيرة ضد أفراد البعثة المتكاملة. ويجب أن تحصل البعثة المتكاملة على الأدوات التي تحتاجها لحماية أفرادها على النحو المناسب. وفي الوقت نفسه، نشيد بالأثر الإيجابي الذي حققته البعثة، لا سيما في دعم التقدم الذي أُحرز مؤخرا بشأن اتفاق السلام قبل الانتخابات المقبلة.

وكما يوضح الأمين العام في تقريره الأخير (S/2018/541)، فإن تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في مالي مصدر قلق كبير. وفي موسم الجفاف من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس هذا العام، سيحتاج أكثر من ٤,٣ ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية، أكثر من ربع السكان. والمملكة المتحدة إحدى أكبر الجهات المانحة الإنسانية لمنطقة الساحل. وفي الفترة الفاصلة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨، قدمت ما يزيد على ٢٥٠ مليون دولار من المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى ٦٧ مليون دولار من المساعدات للمنطقة في عام ٢٠١٨. ويجب على المجتمع

الدولي في مالي والحكومة الوفاء بتعهداتهما والتزاماتهما الإنسانية في ضوء الأزمة الوشيكة.

والاستقرار السياسي أمر بالغ الأهمية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للحالة في مالي. وفي ذلك الصدد، ترحب المملكة المتحدة بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها مؤخرا الأطراف صوب تنفيذ بعض الأحكام الرئيسية في اتفاق السلام والمصالحة في مالي ودعم رئيس الوزراء لتنفيذ الاتفاق قبل الانتخابات المقبلة. وأتفق مع ممثل فرنسا بشأن الخطوات المقبلة الملموسة الرئيسية التي يجب اتخاذها.

وقد أصبح المجلس قلقا على نحو متزايد إزاء بطء وتيرة تنفيذ اتفاق السلام في الوقت الذي يضحي فيه أفراد القوات التابعة للبعثة بأرواحهم بأعداد غير مقبولة. وأفهم أن الانتخابات جارية، لكنني أود أن أحث وزير خارجية مالي بطريقة ودية وبكل احترام، على أن ينقل لجميع الأطراف في اتفاق السلام وللمرشحين الرئاسيين أن المجلس يتوقع تنفيذا عميقا وسريعا للاتفاق. إن الصبر ينفد بسرعة.

ومن المهم أيضا أن تضطلع الفئات المعنية الرئيسية من المجتمع المالي، بمن في ذلك النساء، بدور محوري في تنفيذ اتفاق السلام وما بعده. وكما نعلم جميعا، فاتفاق السلام الشامل من المرجح أن ينجح. ونأمل أن تتقيد الحكومة المالية بالهدف الذي حددته لنفسه في قانونها لعام ٢٠١٥ الذي ينص على تخصيص حصة ٣٠ في المائة كحد أدنى لتمثيل المرأة في المناصب التي يتم شغلها بالانتخاب أو الترشيح. والانتخابات المقبلة، إذا كانت حرة ونزيهة وذات مصداقية، تتيح فرصة للماليين للتعبير عن حقوقهم الديمقراطية والتزاماتهم. وفي المقام الأول، فإن الانتخابات ينبغي ألا يشوبها العنف. وندعو جميع الأطراف في الوقت الحالي إلى التحلي بالهدوء، وندعو البعثة إلى دعم الحوار فيما بين الأطراف خلال الدورات الانتخابية المقبلة.

وتشعر المملكة المتحدة بالقلق إزاء التقارير التي وردت مؤخرا عن انتهاكات حقوق الإنسان في مالي، ولا سيما تلك التي يدعى ارتكابها من قبل القوات المسلحة. وعدم حماية المدنيين ستقوض الثقة في الحكومة وتؤجج الخطاب المتطرف. وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها وإنهاء الانتهاكات والتجاوزات.

وإذ نبدأ المفاوضات بشأن تجديد ولاية البعثة المتكاملة، أود مرة أخرى التأكيد على دعم المملكة المتحدة القوي للبعثة. ومن المهم أن نعالج التوصيات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي من خلال تلك العملية بغية مواصلة تحسين فعالية البعثة في الميدان. ويشمل ذلك وضع استراتيجية طويلة الأجل للبعثة المتكاملة وتحديد أولويات المهام بشكل واضح والاعتراف بأن الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري، قد تكون أقدر على تحقيق النتائج. وفي حين ندرك منطق توطيد وجود البعثة المتكاملة، نعتقد أن الحفاظ على التركيز الجغرافي الحالي أمر هام من أجل تنفيذ اتفاق السلام وتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلد.

وأخيرا، من الضروري أن تتبع عمل جميع الجهات الفاعلة في مالي ومنطقة الساحل اتخاذ نهج منسق ومتكامل، تمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. فالحل الذي يعالج الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار هو السبيل الوحيد لضمان الأمن الطويل الأجل في المنطقة. والحل النهائي سيكون حلا سياسيا يستند إلى الأمن الفعال والتنمية الاقتصادية. ويجب أن يكون شاملا وأن يراعي الاعتبارات الجنسانية ويكفل المشاركة الكاملة والمتساوية للمجتمع بأسره، بمن في ذلك النساء، بغية تحقيق النجاح. ويجب أن يوفر الفرص الاقتصادية ويقدم بديلا جذابا عن العنف والتطرف. ذلك هو السبيل الأمثل لتحسين حياة الذين يعيشون في مالي وأفضل طريقة لتحسين السلام والأمن الجماعيين.

السيدة تاشكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لوكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية. وأرحب بوزير الخارجية كوليبالي.

(تكلمت بالفرنسية)

يسرني أن أراه هنا مرة أخرى في نيويورك.

(تكلمت بالإنكليزية)

ويساورنا بالغ القلق إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية وما يقابل ذلك من تدهور للحالة الإنسانية في مالي. ونحن نشعر بالجزع لأنه خلال الأشهر الستة الماضية، قُتل تسعة من أفراد حفظة السلام وسبعة متعاقدين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وأصيب ٣٦ من حفظة السلام بجروح. إن استمرار الهجمات ضد البعثة المتكاملة في وسط وشمال مالي يمثل تحديا خطيرا لتنفيذ ولاية البعثة المتكاملة بصورة مجدية. فعدد الضحايا، إلى جانب التقدم المحدود المحرز في الميدان، يسلطان الضوء على ضرورة التفكير مليا في ما نطلبه من البعثة المتكاملة.

ويتيح لنا الاستعراض الاستراتيجي الذي أطلعنا عليه وكيل الأمين العام فرصة لإجراء محادثات صعبة. وبالنظر إلى الملاحظات المقدمة من المجلس عبر الزمن والتوصيات المفيدة والمحددة التي قدمها فريق الاستعراض، فقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات. وخلال هذا الشهر، يتوجب على المجلس التفكير في كيفية تمكين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة من دعم مالي لكي تصبح أكثر أمنا وكفالة إحرازها لتقدم ملموس باتجاه تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

أولا، إننا نتطلع إلى شهر تموز/يوليه، الذي نتوقع أن تُجرى خلاله انتخابات حرة ونزيهة وشفافة ذات مصداقية، وذلك في ظل المشاركة الكاملة والمجدية للمرأة. وسيكون إجراء الانتخابات بنجاح ضروريا للحفاظ على المكاسب التي حققتها مالي حتى الآن. ويمثل إجراء حوار هادف بين الحكومة والمعارضة السياسية والمجتمع المدني وضمان فتح المجال السياسي للتظاهر السلمي أمري مهمين لضمان نظر جميع الأطراف إلى الانتخابات باعتبارها ذات مصداقية. ونحث جميع أصحاب المصلحة على حل أي نزاعات من خلال الآليات القائمة، وفقا للقانون.

إننا نعرب عن خالص تقديرنا لرئيس الوزراء ولقيادات المجموعات المسلحة الموقعة على الجهود التي بذلوها على مدى الأشهر القليلة الماضية لإيجاد أرضية مشتركة وتوليد الزخم في اتجاه تنفيذ اتفاق السلام. ولكن جميع الأطراف أهدرت الكثير جدا من الوقت على مدى السنوات الثلاث الماضية، حيث لم يتم إحراز سوى تقدم ضئيل. ونشاطر الأمين العام قلقه جراء عدم إحراز تقدم ملموس بما فيه الكفاية في تنفيذ اتفاق السلام، ونوافق على أنه ينبغي للبعثة المتكاملة أن تركز مواردها المحدودة وجهودها على العملية السياسية بقدر أكبر. وينبغي أن يستخدم المجلس جميع الوسائل المتاحة لإضفاء إحساس بالأهمية العاجلة للعملية وتشجيع إحراز تقدم سريع فيما يخص توحيد الشعب المالي حول مشروع مشترك. وإذا لم نر إحراز أي تقدم، فيتعين أن ننظر بجدية في المدة التي يمكننا الإبقاء على البعثة خلالها دون الشراكة الجدية والنشطة للأطراف.

تعمل البعثة المتكاملة في بيئة أمنية صعبة للغاية، مع قلة الموارد المتاحة للتركيز على المبادرات التي تتجاوز حماية البعثة نفسها. وبالنظر إلى ذلك الواقع، فقد حان الوقت لتبسيط الولاية لزيادة الدعم للمشاركة السياسية وتقليص تركيز البعثة على الأنشطة الأقل أهمية. وسيتطلب هذا التبسيط اختيارات قاسية في سعينا للتخلص من المهام الموكلة إلى البعثة، والتي إما أنها لا تدعم العملية السياسية بشكل مباشر أو أنها توقّفت تماماً، أو تحسين هذه المهام أو وضع تسلسل لها.

وينتابنا، على غرار الآخرين، القلق أيضا إزاء عدم الاستقرار المتزايد في وسط مالي، ونؤيد توصية عملية الاستعراض بضرورة

إعادة تشكيل القوة بطريقة ما في الشمال. ويمكن أن يؤدي توحيد القواعد إلى الحد من تعرض القوات للهجمات وتحرير موارد البعثة المتكاملة لإكمال المهام التي تتجاوز حماية القوة. وينبغي القيام بهذا المسعى وفقا لتقدير قيادة البعثة، مع مراعاة سلامة البعثة وموظفيها.

كما نتشاطر التقييم بأن الإخفاق في احتواء الأزمة في المنطقة الوسطى يمكن أن يكون له أثر ضار بشكل كبير على الاستقرار والتماسك الاجتماعي في البلد، مما قد يقوض المكاسب الصغيرة التي تحققت حتى الآن. ونريد أن نرى البعثة المتكاملة تعطي الأولوية لتوسيع أثر القوة ومشاركتها المجتمعية في وسط مالي من أجل معالجة الشواغل المتعلقة بحماية المدنيين بشكل أفضل. كما يثير الاستعراض الاستراتيجي القلق الذي نتشاطره بشأن معايير تقديم الخدمات إلى كيانات غير تابعة للأمم المتحدة. ويشير التقرير (S/2018/541) عن حق إلى أن الدعم المقدم إلى كيانات غير تابعة للأمم المتحدة قد يهدد حيادية البعثة وشرعيتها في المجال السياسي.

وأخيراً، تشيد الولايات المتحدة بالأمم المتحدة على اهتمامها المستمر بالحوادث المتعلقة بحقوق الإنسان، لا سيما التحقيقات في المزاعم العديدة والموثوقة بحدوث انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني. ونود أن نردد الشواغل المتعلقة بقوات الأمن المالية، ونحث حكومة مالي على التحقيق السريع في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان من جانب قواتها ومحاسبة المسؤولين عنها. ولكي تنجح عملية السلام في مالي ويتحد سكانها حول حكومتها، يجب ألا يخاف الشعب من قوات الأمن ذاتها المُرسلة لحمايته.

ومع اقتراب الانتخابات، تمر مالي بمفترق طرق آخر. ونحن في المجلس متحدون في دعمنا لمالي وفي رغبتنا في رؤية قادة البلد يعملون معا من أجل صنع السلام وحكم البلد بأسره وضمان رفاه شعب مالي وسلامته وتوفير الفرص له.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة، ويشكر السيد جان – بيير لكروا على المعلومات القيمة التي قدمها.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أيضا أن أرحب بوزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي، السيد تيمان أوبير كوليبالي، في نيويورك.

(تكلم بالإسبانية)

تلاحظ بيرو مع القلق تدهور الحالة الإنسانية في مالي، لا سيما في وسط وشمال البلد. وتستمر أنشطة الجماعات الإرهابية والصدامات بين الجماعات المسلحة والهجمات التي تُشن على موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والوجود المحدود للدولة في مناطق مختلفة من البلد. ومع ذلك، فإننا نتطلع إلى خريطة الطريق الجديدة لتنفيذ اتفاق عام ٢٠١٥ للسلام والمصالحة في مالي وإلى الدور الذي تقوم به لجنة متابعة الاتفاق ومركز كارتر واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي، وكذلك إنشاء الوحدات المختلطة التابعة لآلية تنسيق العمليات في كيدال وتمبكتو.

وفي هذه المناسبة، سأطرح ثلاث مسائل محددة: أولاً، العملية السياسية؛ ثانيا، الحالة الأمنية؛ وثالثا، تجديد ولاية البعثة.

فيما يخص نقطتي الأولى، بعد ثلاث سنوات من الانتظار، من الضروري التعجيل بتنفيذ اتفاق السلام. ويجب ألا تؤدي التوقعات الناتجة عن خريطة الطريق الجديدة إلى مزيد من الإحباط. وتحقيقا لهذه الغاية، نرى أنه من الضروري أن يتحمل المواطنون الماليون المسؤولية الكاملة عن العملية وأن يضاعف المجتمع الدولي دعمه. ونود أن نؤكد أن إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة أمر حاسم لمستقبل البلد. ومن المهم أن تتم العملية في سياق سياسي مستقر، في ظل دعم إقليمي ودولي، لضمان

المشاركة الجماعية للسكان فيها وإشراك المزيد من النساء والشباب في العمل السياسي.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، فإننا نشيد بجهود حكومة مالي في تنفيذ برنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، فضلا عن الإصلاحات التي تروج لها لتعزيز خدماتها الأمنية. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في هذا المجال. ونعتقد أنه من الضروري إيلاء اهتمام خاص لأنشطة الجماعات المتطرفة العنيفة، لا سيما في وسط البلد، التي تستغل الوجود المحدود للدولة لتوسيع نفوذها وتأسيس إدارة خاصة بها، مما يعزز الحلقة المفرغة للعنف القبلي.

ونلاحظ أيضا مع القلق أن وكالات إنفاذ القانون تتقاسم مسؤولية متساوية عن زيادة انتهاكات حقوق الإنسان، رغم أنها الكيانات ذاتها المطلوب منها حماية السكان وسيادة القانون اللازمة لضمان تحقيق السلام المستدام. وردا على ذلك، من الضروري تعزيز القضاء وضمان الوصول إلى العدالة. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه من المهم العمل على منع نشوب النزاعات وحلها على المستوى المحلي ومعالجة أسبابها الجذرية. وهذا يعني تعزيز الحوار مع المجتمعات المحلية وإنشاء مؤسسات شفافة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة وقادرة على التسليم بالمطالب المشروعة للسكان ومعالجتها.

ثالثا، تعتقد بيرو أن الدعم الذي تحتاجه السلطات وسكان مالي للنهوض بالعملية السياسية فيا البلد وتحسين الحالة الأمنية يعززه الاستعراض الاستراتيجي لأنشطة البعثة المتكاملة، حيث أنه يستهدف تحسين أداء البعثة ونتائجها استجابة للحالة الميدانية الراهنة. وتحقيقا لهذه الغاية، نؤكد الحاجة إلى تعزيز دعمها لتنفيذ اتفاق السلام، فضلا عن الإصلاحات السياسية والأمنية التي يحتاج إليها البلد. ونتفق مع التوصية التي قدمها الأمين العام إلى المجلس بتجديد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة.

وتدرك بيرو وتدعم العمل الذي تقوم به البعثة في بيئة معادية للغاية وفي ظل ظروف تشغيلية معقدة. ونعتقد أن نشرها الميداني أمر بالغ الأهمية لتعزيز الاستقرار في مالي. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم أن تعزز البعثة المتكاملة تنسيقها مع فريق الأمم المتحدة القطري، لأن الاستجابة للنزاع والأزمة، وفي نهاية المطاف، بناء سلام مستدام، يتطلبان اتباع نهج متكامل ومتماسك ومتعدد الأبعاد، يشمل جميع الأطراف الفاعلة المعنية بتنمية البلد.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): تشكر بوليفيا وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان - بيير لاكروا، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في جمهورية مالي والتطورات الحاصلة في أنشطة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على الأرض. كما ننضم إلى زملائنا في الترحيب بوزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية مالي، السيد تيمان كوليبالي.

لقد انقضت خمس سنوات منذ إنشاء البعثة المتكاملة، وثلاث سنوات منذ التوقيع على اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وللأسف، على الرغم من هذه الأحداث، لم تحقق مالي بعد الاستقرار اللازم لتمكين شعبها من العيش في جو من السلام. إن درجة التعقيد والهشاشة الشديدة التي تتسم بها الحالة الإنسانية والأمنية في ذلك البلد، والتي انتشرت في جميع أنحاء منطقة الساحل، تلقي الضوء على تبعات سياسات التدخل وتغيير الأنظمة، إذ أن الآثار الجانبية، لزعزعة الاستقرار في ليبيا في أعقاب نزاع عام ٢٠١١، اشتملت على النتائج المؤسفة المتمثلة في الفوضى والإرهاب.

وما زالت التهديدات غير المتناظرة والتهديدات الإرهابية والاشتباكات التي لا تنتهي بين الجماعات المسلحة والعنف بين القبائل تعرض للخطر سلامة وحياة السكان المدنيين - ناهيك عن أنها أبطأت نمو البلد الاقتصادي وتنميته، ومدت وضاعفت وجود وآثار الجريمة المنظمة عبر الوطنية في المنطقة

دون الإقليمية، وقلصت بشكل كبير من قدرات قوات الأمن المالية، التي تعرضت لهجمات معقدة وهي تدافع عن نفسها وعن شعبها.

ويساورنا القلق من أنه مع وجود المرتزقة، في القطاعين الشمالي والأوسط من مالي، حول تجار المخدرات والأسلحة والمتجرون بالبشر أنشطتهم الإجرامية إلى نمط حياة يعوق توطيد اتفاق السلام، ويساهم أيضا بشكل متزايد في تدهور الحالة الأمنية والسياسية.

إننا نرى أنه من الأهمية بمكان أن نواصل دعم عملية تنفيذ اتفاق السلام. وفي ذلك الصدد، ندعو الحكومة المالية والمجتمع الدولي إلى التعاون على نحو أكثر اتساقا وفعالية من خلال بناء وتعزيز تدابير للثقة المتبادلة. وفي ذلك الصدد، ندعو مرة أخرى البلدان التي تعهدت بتقديم الدعم المالي للبعثة المتكاملة إلى الوفاء بالتزاماتها؛ فمالي تحتاج بشكل ملح من الضامن الرئيسي لهذه العملية، المجتمع الدولي، أن يشجع بقوة التدابير اللازمة لمساعدة الحكومة المالية على تعزيز وجودها في جميع أنحاء إقليمها، فضلا عن الإسهام في إعادة التشكيل الكامل لقواتها المسلحة من أجل تهيئة الظروف الملائمة لحماية السكان المدنيين.

ونشيد كذلك بالجهود الهامة التي تبذلها حكومة مالي فيما يتعلق بتعيين سلطات مؤقتة، ووضع جداول زمنية تشريعية وانتخابية، فضلا عن تطبيق النقاط المرجعية المتعلقة بالتنفيذ الفعال لاتفاق السلام وأحكامه في إطار الحوار السياسي الشامل للجميع. وتبرهن الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء مايغا إلى أشد المناطق تضررا على التزام الحكومة المالية بالأمن. ويجب علينا أيضا النظر في حشد قدر كبير من الموارد المتأتية من الصندوق الوطني لدعم المجتمعات الإقليمية في مناطق تمبكتو وغاو وكيدال وميناكا وتاوديني، التي من الواضح أنها تعطي دفعة أساسية لوجود الدولة في تلك المناطق.

ونرحب أيضا بعمل الممثل الخاص للأمين العام في مالي ورئيس البعثة المتكاملة، ونشكره على جهوده. نحن ندرك أن التحديات المتغيرة التي تواجه البعثة، التي لا تشمل عنف الجماعات المسلحة فحسب، بل وكذلك التهديد المتزايد للتطرف العنيف، والجريمة عبر الوطنية والتهديدات غير المتناظرة مثل الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، يجب أن نشيد بعمل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في تنفيذ إطار للتخفيف من حدة تلك التهديدات من خلال تقديم المشورة التقنية والاستراتيجية، مما أدى إلى خفض عدد ضحايا هذه التهديدات.

وفيما يتعلق بالاستعراض الاستراتيجي المستقل للبعثة المتكاملة، فإننا نشعر بالقلق إزاء المعلومات عن الافتقار إلى القدرات المادية التي تحد من قدرتها على التنقل وتعوق إظهار وجودها بكفاءة في الميدان. ونرى أيضا أن من المهم مواصلة تعزيز تنفيذ مذكرة التفاهم مع الحكومة المالية من أجل دعم القوات المسلحة في أنشطتها العملياتية والاستخباراتية والمتعلقة بالإجلاء الطبي والتخلص من الذخائر المتفجرة وإدارتها وإزالة الألغام. فهذه الجوانب تكتسي أهمية حيوية لتحقيق الاستقرار الفوري وطويل الأجل في مالي. ولذلك، يجب إدماج العناصر التي تم تسريحها بشكل فعال في جميع مراحل عملية السلام من خلال أنشطة حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

أخيرا، من الواضح أن الحالة الأمنية في مالي ومنطقة الساحل لا تزال تمثل تحديات رئيسية. وتسلط بوليفيا الضوء على الجهود المتميزة التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي يقودها الاتحاد الأفريقي بالتعاون والتنسيق مع القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وندعو المجتمع الدولي ونشجعه بقوة على مواصلة المساهمة في الدعم التقني والتعاون الاقتصادي والإنساني لجميع المبادرات التي تساعد السكان على تحقيق الاستقرار والسلام النهائي في مالي والمنطقة.

السيد المنيخ (الكويت): بداية أو أن أتقدم بجزيل الشكر، السيد الرئيس، للسيد وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، لاكروا، على إحاطته الإعلامية القيمة بشأن آخر التطورات في مالي، ولا سيما في ضوء الانتخابات الرئاسية القادمة في شهر تموز/يوليه وتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. كما نرحب بحضور ومشاركة معالي السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية مالي، تيمان كوليبالي.

أود أن أتطرق إلى ثلاثة جوانب في إطار موضوع نقاشنا اليوم، وهي: الأوضاع السياسية، والأوضاع الأمنية ومسألة تجديد ولاية البعثة.

أولا، فيما يتعلق بالأوضاع السياسية، فقد تابعنا زيارة الأمين العام الأخيرة إلى مالي ببالغ الاهتمام، ولا سيما بعد توقيع جميع الأطراف المعنية على خريطة الطريق الجديدة في شهر آذار/مارس. ويسرنا أن نرى إحراز تقدم فعلي في تنفيذ متطلبات اتفاق السلام والمصالحة خلال الفترة الماضية. ونرحب بجهود رئيس مجلس وزراء مالي للدفع بعملية السلام في البلد والخطوات المتخذة من قبل حكومته بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية لتفعيل آلية تنسيق العمليات ولتوفير بعض الخدمات المدنية الأساسية في المناطق الشمالية. وندعو جميع الأطراف إلى الالتزام بتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بأسرع وقت.

كما نرحب بالتقرير الأول للمراقب المستقل – مركز كارتر – عن ملاحظاته بشأن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة، الذي شدد فيه على ضرورة بناء الثقة بين الشعب المالي والحكومة وإشراك الشعب في عملية السلام السياسية. ونؤمن بأن تحقيق ذلك يتصل اتصالا تاما بتنفيذ العناصر الأساسية لاتفاق السلام، المرجع الأساسي لحل الصراع في مالي، بما في ذلك إجراء الإصلاحات المطلوبة والتركيز على تحقيق الاستقرار المستدام على المدى الطويل. وندعو جميع الأطراف إلى التعاون ومضاعفة جهودها لإحراز تقدم في هذا المجال، من أجل تلبية تطلعات الشعب المالي الصديق.

ونتطلع إلى إجراء الانتخابات الرئاسية في شهر تموز/يوليه القادم، على أن تكون بسلاسة وبشكل شفاف، ويجب ضمان مشاركة جميع مكونات المجتمع المالي فيها. ونثمن هنا، دور البعثة المتكاملة في الاستعداد للعملية الانتخابية، من خلال تقديم الدعم التقني والأمني واللوجستي. ونحثها على استكمال هذا الدعم خلال الفترة القادمة، وخاصة ما بعد الانتخابات، بهدف الحد من التوترات بين جميع الأطراف. كما ندعوها إلى التعاون مع السلطات المالية لضمان أمن العملية الانتخابية.

ثانيا، بالنسبة للأوضاع الأمنية، لا نزال نشعر بالقلق إزاء الوضع الأمني في مالي وما زالت تهديدات الجماعات الإرهابية قائمة. فالهجمة الأخيرة التي استهدفت معسكر البعثة، تعتبر مخيفة جدا. ونقدر الجهود التي بذلتها البعثة لاحتواء هذا التهديد ومنع المزيد من الأضرار. فلا يزال حفظة السلام في مالي يؤدون دورا هاما وحاسما. ويجب علينا، كمجلس أمن، ضمان حمايتهم عن طريق توفير المعدات الكافية لمساعدتهم على الاضطلاع بأعمالهم ومسؤولياتهم، ففقدان أي عنصر من حياتهم أمر محزن للغاية.

ولا يقتصر تهديد هذه الجماعات الإرهابية على قوات حفظ السلام والقوات المالية فقط، بل طال أيضا المدنيين من الشعب المالي خاصة في وسط مالي. ونعبّر عن قلقنا إزاء وفاة أكثر من ٤٠ مدنيا خلال فترة الشهرين المشمولة بتقرير الأمين العام. ونرحب بكافة المبادرات التي اتخذتها الحكومة لمكافحة هذه التهديدات.

لقد لاحظنا للأسف، زيادة في استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة منذ بداية هذا العام، والتي بلغت حالات استخدامها ما يقارب المائة حادثة. ويستدعي هذا الأمر تكثيف جهود

التدريب والتوعية من قبل البعثة. ونحن نشجع على استكمال هذه الجهود في المستقبل بهدف تخفيض أضرار هذه المتفجرات.

أخيرا، وفيما يتعلق بتجديد ولاية البعثة المتكاملة، فإننا نرحب بنتائج الاستعراض الاستراتيجي بقيادة السيدة إلين مارغريته لوي، ونتقدم لها بجزيل الشكر لما بذلته من جهود. ونؤكد على أهمية العمل بالتوصيات في الولاية القادمة للبعثة، حيث يجب علينا توضيح نطاق ولاية البعثة لأجل ضمان فعاليتها ونجاحها في دفع العملية السياسية في البلاد. ونتفق مع التوصية المقدمة بشأن تحديد أولويات مهام البعثة لضمان التنفيذ الكامل لاتفاق السلام والمصالحة.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام جان - بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات عن التطورات الأخيرة في مالي.

(تكلمت بالفرنسية)

وأغتنم هذه الفرصة للترحيب بحضور معالي السيد تيمان هيوبرت كوليبالي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي.

(تكلمت بالإنكليزية)

ونظرا للتجديد المتوقع لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، أود التشديد في بياني على ثلاث مسائل: العملية السياسية، ووضع المرأة، وولاية البعثة نفسها.

أولا، وفيما يتعلق بالعملية السياسية، فإن زيارة رئيس الوزراء السيد سومايلو بوبيه مايغا للمناطق الشمالية من البلد، بما في ذلك كيدال، واستمرار تسجيل المقاتلين والتقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق تعدُّ جميعا خطوات إيجابية في عملية السلام. ويكتسي إجراء انتخابات شاملة وشفافة وذات مصداقية أهمية بالغة لتأمين المكاسب التي حققتها الأطراف في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي في عام ٢٠١٥. ولذلك فإن من الضروري تهيئة الظروف اللازمة لضمان إجراء انتخابات سلمية وشفافة، بيد أنه ينبغي تكثيف الجهود المبذولة في هذا المجال. وعلى الرغم من الظروف المحيطة بالعملية الانتخابية، ينبغي أن يكون التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاق أولوية قصوى بالنسبة للسلطات المالية، فضلا عن إنجازه في أقرب وقت ممكن.

ونثني على البلدان المجاورة، بما فيها الجزائر، على دعمها لعملية السلام في مالي والتزامها بكفالة استقرار ذلك البلد ومنطقة الساحل برمتها. ومع ذلك، يجب على المجتمع الدولي زيادة جهوده لأجل التصدي الشامل للأزمة في البلد. وأود في ذلك الصدد، التشديد على تأييد جميع التدابير اللازمة التي يتخذها مجلس الأمن ضد الكيانات والأفراد المتورطين في أفعال أو سياسات تهدد تنفيذ اتفاق السلام في مالي.

ثانيا، لا يزال تمثيل المرأة ناقصا في آليات تنفيذ ورصد اتفاق السلام. فعضوية النساء في تلك الآليات لا تزيد على ٣ في المائة فقط وهي مؤشر ضعيف جدا. وفيما يتعلق بالعنف الجنسي والعنف الجنساني، تشير إحصاءات هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن أكثر من أمرأة واحدة بين كل ١٠ نساء ممن تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاما قد تعرضن للعنف الجنسي في مالي. وليس هناك أي قانون وطني في مالي حاليا يعنى بالتصدي للعنف ضد المرأة تحديدا. بل كثيرا ما تواجه النساء والفتيات اللاتي يعانين من العنف الجنسي والعنف الجنساني مشكلة الوصم أو حتى الاستبعاد من مجتمعاتهن. وإذ نأخذ في الاعتبار المشاكل آنفة الذكر، فلا بد من الحفاظ على صيغة قاطعة بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، فضلا عن المشاركة الهادفة للمرأة في عملية السلام، في القرار المتوقع بشأن مالي.

وترتبط مناقشة الولاية الجديدة للبعثة بالحالة الأمنية الراهنة في مالي. وتؤيد بولندا الاقتراح الداعي إلى تعزيز وجود الأمم المتحدة في شمال البلد لضمان فعالية البعثة وأثرها هناك، وكذلك

تعزيز وجودها في وسط مالي، حيث الحالة حرجة وعدد الضحايا المدنيين لم يسبق له مثيل.

ونرحب أضا بتعزيز الدور القيادي للبعثة المتكاملة وجعله أكثر فعالية في إطار عملية السلام في مالي. لقد أُحرز تقدم إيجابي في تنفيذ بعض الأحكام الأمنية الرئيسية في اتفاق السلام، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به في مجالات مثل إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحوكمة والإصلاح المؤسسي ومكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق التنمية. وينبغي زيادة استخدام المساعي الحميدة للبعثة بهدف تعزيز التنفيذ العاجل لجميع أحكام الاتفاق السياسي المعلقة لأجل ضمان شمول عملية السلام، بما في ذلك زيادة إشراك الجهات غير الموقعة على الاتفاق.

ونرى أخيرا وليس آخرا، أهمية استمرار الدعم الذي تقدمه البعثة إلى القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وتدعم بولندا تلك الجهود. بيد أنه ينبغي أن تكفل قيادة البعثة أن هذه المشاركة لن تؤثر سلبا على قدرتها.

وختاما، تثني بولندا على الجهود الدؤوبة التي يبذلها موظفو البعثة من الرجال والنساء الذين يعملون في ظل ظروف بالغة الصعوبة، وتتطلع إلى تمديد ولاية البعثة.

السيد أورنيوس سكاو (السويد): أود أن أشيد بحضور وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في مالي. ونشكره على حضوره معنا اليوم.

وأود أن أشكر أيضا وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته إلى المجلس اليوم.

ونرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي خلال الأشهر الأخيرة. ويشمل ذلك إنشاء آليات تنسيق العمليات في كيدال وتمبكتو وزيارة رئيس الوزراء إلى المناطق الشمالية والوسطى. ومن الأهمية بمكان الآن زيادة تنفيذ اتفاق السلام والحفاظ على الزخم الحالي من خلال حملة الانتخابات الرئاسية. ومن الضروري أيضا أن يواصل الفائز في الانتخابات الرئاسية في نهاية المطاف إعطاء الأولوية لعملية السلام.

فشمول الجميع يعتبر شرطا أساسيا مسبقا لبناء السلام المستدام في أي من البلدان، وينطبق ذلك على مالي أيضا. وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2018/541) فلم يحرز سوى تقدم ضئيل نحو ضمان المشاركة الهادفة للمرأة في عملية السلام. ويجب أن نضاعف جهودنا في ذلك الصدد، وندعو جميع الأطراف إلى التعجيل بمعالجة هذا العجز.

ويساورنا القلق إزاء انعدام الثقة بين الحكومة وأحزاب المعارضة كما تبيِّن ذلك الاشتباكات العنيفة التي حدثت مؤخرا بسبب المظاهرات. ومن الأهمية بمكان أن تنحِّي الأحزاب والجهات السياسية الفاعلة خلافاتها جانبا وأن تعمل معا لأجل إجراء انتخابات شاملة شفافة وموثوقة لصالح جميع الماليين.

وما يزال التدهور المستمر للحالة في وسط مالي، والذي أدى إلى سقوط عدد غير مسبوق من القتلى المدنيين مصدر قلق عميق أيضا. ونشعر بالقلق على وجه الخصوص إزاء الادعاءات الخطيرة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان من جانب القوات المسلحة المالية في سياق عمليات مكافحة الإرهاب. وندعو الحكومة إلى تكثيف جهود الحماية في المنطقة وإجراء تحقيقات في التجاوزات والانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

إن استعادة الثقة في الحكومة وبناء شرعية وظائف الدولة في المنطقة، بما في ذلك توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، هو أمر أساسي. وسيكون من المهم أيضاً أن تؤخذ في الاعتبار الديناميات المحلية والتصدي للأسباب الأساسية لعدم الاستقرار، بما في ذلك النزاعات على الموارد والأراضي، وأوجه عدم المساواة والتهميش والتغيرات المناخية.

وبالانتقال إلى ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، نرحّب باستنتاجات الاستعراض الاستراتيجي المستقل، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2018/541). يقدّم التقرير توصيات هامة بشأن كيفية تحسين المواءمة بين أهداف البعثة والرؤية الاستراتيجية مع الحقائق على أرض الواقع والأحكام الرئيسية لاتفاق السلام، بما في ذلك تلك المتعلقة باللامركزية وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة. إن اتفاق السلام هو الطريق الوحيد الممكن لإحلال السلام والاستقرار في مالي، وينبغي أن يظلّ دعم تنفيذه أولوية للبعثة. ولهذا السبب، نؤيّد فكرة تعزيز الدور السياسي للبعثة فضلاً عن وضع ميثاق للسلام، الأمر الذي من شأنه ربط المساعدة بالنقاط المرجعية والجداول الزمنية القائمة، بما في ذلك التقدم المحرز في الإدارة والإصلاحات المؤسسية.

ونوافق على أن وجود الأمم المتحدة في مالي يحتاج إلى مزيد من الاتساق الاستراتيجي، إلى جانب التخطيط المتكامل داخل البعثة، لا يزال ضرورياً لتحقيق أهداف رؤية مشتركة تدعم عملية السلام وتحقيق الاستقرار. ومن الواضح أنه يجب علينا إعادة تنشيط جهود الأمم المتحدة، جنباً إلى جنب مع جهود السلطات المالية، للتصدي للحالة في وسط مالي. ونؤيّد التوصية بوضع خطة متكاملة تماماً لتأخذ الطابع المتعدد الأبعاد للتحديات في المنطقة في الاعتبار. وأخيراً، فمن المهم التأكّد من أن العناصر المدنية الرئيسية للبعثة مصونة، لا سيما في مجال حقوق الإنسان. وفي ضوء الوجود الأمني المكثّف على أرض الواقع، فالرصد وتقديم التقارير بشأن هذه المسائل أمر أساسي.

تؤثّر الحالة في مالي على المنطقة بأسرها. ولذلك فمن المهم ضمان أن يسير تنفيذ اتفاق السلام بسرعة أكبر وأن تجري انتخابات سلمية ونزيهة وشفافة في تموز/يوليه. وللأمم المتحدة دور هام تؤديه في دعم الجهود الوطنية وستواصل تلقي الدعم الكامل منا.

السيد جانغ ديانبين (الصين) (*تكلم بالصينية*): نود أن نشكركم على عقد جلسة اليوم، سيدي الرئيس، وأن نرحّب بوزير الخارجية كوليبالي إلى مجلس الأمن. ونود أيضاً أن نشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية.

تعمل الحكومة الجديدة في مالي جاهدة منذ توليها مقاليد السلطة على المضي قدماً في عملية السلام وتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، وقد أحرزت بعض التقدم الإيجابي. وقد بذلت الحكومة والجماعات المسلحة الموقعة والجهات المالية المعنية ذات الصلة جهوداً كبيرة في هذا الصدد، الأمر الذي نرحّب به. وفي الوقت نفسه، أصبحت الحالة الأمنية في شمال ووسط مالي أسوأ مما كانت. فهناك انتشار للأنشطة الإرهابية في مالي نفسها وفي المناطق المجاورة، الأمر الذي له تأثير خطير على عملية السلام. وينبغي للمجتمع الدولي دعم مالي في جهودها الرامية إلى ضمان السلام والتنمية.

أولاً، من المهم مساعدة الأطراف المالية في تنفيذ اتفاق السلام. وتأمل الصين في أن يواصل الموقعون على الاتفاق إبداء الإرادة السياسية اللازمة والعمل على تنفيذ جميع أحكامه والانخراط في جهود الإعمار والتنمية المتضافرة بحيث يمكن للناس جني ثمار السلام. وإذ يستند المجتمع الدولي في جهوده المبذولة على احترام استقلال مالي وسيادتها وسلامتها الإقليمية، فهو ينبغي أن يواصل دعم عملية السلام في البلد ومساعدتها على تعزيز تنميتها وقدراتها الإدارية. وتقوم الحكومة المالية باستعدادات مكثفة للانتخابات القادمة في تموز/يوليه. ونأمل أن تُكلل جهودها المتضافرة وجهود الشعب المالي بالنجاح. ينبغي للمجتمع الدولي أن يؤيد شعب مالي في اتخاذ القرارات الخاصة به. وينبغي أن تُقدّم آلية الجزاءات المفروضة على مالي دعماً موضوعياً للعملية السياسية وأن تعمل في إطار الامتثال التام لولاية مجلس الأمن.

ثانياً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد مالي على تحسين قدراتها الأمنية. فالتحديات الأمنية في شمال ووسط مالي تزداد

تعقيداً، وينبغي للمجتمع الدولي، بناء على طلب الحكومة، أن يواصل دعمها في تعزيز الأمن وقدرات مكافحة الإرهاب، حتى يتسنى لها أن تتولى تدريجياً المسؤولية عن الحفاظ على أمن البلد بأسره. ترتبط مسألة السلام والأمن ارتباطاً وثيقاً بالحالة في المناطق المحيطة، لذا فإننا بحاجة إلى الاستفادة من التعاون الإقليمي لضمان اتباع نهج متكامل في التعامل مع الأنشطة الإرهابية في مالي وخارجها. ترحّب الصين بمبادرة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في تشكيل قوة مشتركة للتصدي للتهديدات الأمنية مثل الإرهاب على الصعيد الإقليمي. ومن المهم أن تسعى البلدان الأفريقية إلى مزيد من القوة من خلال الوحدة ومن ثم صون السلام والأمن في قارتها وفي بقية أنحاء العالم. وتثني الصين على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على الأعمال التحضيرية التي قدمتها دعماً للقوة المشتركة، ونأمل أن تبدأ عندما تسمح الظروف بتوفير الدعم للقوة المشتركة في أقرب وقت ممكن.

ثالثاً، ينبغي أن ندعم عمل البعثة. وتثني الصين على البعثة وعلى الممثل الخاص السيد النظيف في جهوده الرامية إلى تعزيز عملية السلام في مالي وتعزيز القدرات الأمنية للبلد. تنتهي ولاية البعثة في نهاية حزيران/يونيه، وستشارك الصين بنشاط في المشاورات بشأن مشروع القرار القاضي بتجديدها. ويحدونا الأمل في أن تستمر البعثة في التواصل مع الحكومة المالية لمساعدة البلد في بناء القدرات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. إن أمن حفظة السلام في البعثة مسألة جدّية. وقد أسفرت الهجمات العنيفة التي وقعت هذا العام عن زيادة في عدد الضحايا. وتنوّه الصين بالتدابير الإيجابية التي اتخذتها الأمانة العامة والبعثة من أجل تحسين سلامة وأمن حفظة السلام، ونأمل أن تواصل البعثة العمل على تحسين تلك المجالات والتأكد من أن الإمدادات والموارد الضرورية موجودة. وينبغي أيضاً تكثيف الاتصالات مع البلدان المساهمة بقوات والجهات المانحة من أجل التأكد من أن البعثة تملك جميع المعدات والموارد التي تحتاج إليها للاضطلاع بولايتها وحماية نفسها.

هناك أكثر من ٤٠٠ من حفظة السلام الصينيين في مالي الذين يعملون في المجالات الطبية والهندسية والأمنية، وقد تلقّى عملهم الكثير من الثناء. وستواصل الصين تقديم دعمها الثابت لقضية تعزيز السلام والتنمية لشعب مالي والمساهمة في سلام البلد واستقراره وازدهاره جنباً إلى جنب مع بقية المجتمع الدولي.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني جداً أن نتمكن من تحية معالي السيد كوليبالي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في مالي، والترحيب به. وأودّ أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، وكذلك في النتائج التي توصل إليها الاستعراض الاستراتيجي المستقل الأخير.

ونشير مع الارتياح إلى الزخم المتجدد الذي جلبه رئيس الوزراء إلى عملية السلام والتدابير الأخرى التي ساهمت في التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام، كما يذكر الأمين العام في تقريره (S/2018/541). ونعتقد أن زيارة الأمين العام التضامنية إلى مالي من ٢٩ إلى ٣١ أيار/مايو قد أعطت دفعاً إلى ذلك الزخم الإيجابي وأرسلت رسالة قوية في اعترافها بالتضحيات التي بذلتها البعثة المتكاملة في السلام والاستقرار في مالي. ونرحّب بالتقدم المحرز في تفعيل الوحدات المختلطة لآلية تنسيق العمليات في غاو وكيدال وتمبكتو، والتزام الأطراف الموقعة بالآلية. كما نثني على الجهود التي تبذلها الحكومة للعمل مع الأطراف الموقعة ومختلف أصحاب المصلحة لتهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات سلميّة وذات مصداقية وشفافية في جميع أنحاء البلد، ولا سيما الانتخابات الرئاسية المقبلة.

لكن في ضوء الاشتباكات العنيفة التي اندلعت بسبب تنظيم أحزاب المعارضة للمظاهرات، ندعو جميع الأطراف في مالي إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، ونزع فتيل التوترات السياسية من خلال إجراء الحوار والعمل على تهيئة بيئة مواتية لكفالة سير الانتخابات بسلاسة. ونحث أيضا على سرعة الانتهاء من الأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع ضمن الإطار الزمني الذي حدده الدستور.

وبالرغم من التقدم المحرز، فإن التدهور المستمر للحالة الأمنية في مالي والاشتباكات بين القبائل في الأجزاء الوسطى من البلد والهجمات العنيفة التي تستهدف قبائل الطوارق بشكل أساسي في جنوب منطقة ميناكا يظل مصدرا للقلق. وندين بشدة الهجمات الإرهابية ضد البعثة وقوات الدفاع والأمن المالية والقوات الدولية والمدنيين في شمال ووسط مالي. وتقوض الأعمال التخريبية للإرهابيين والجماعات المسلحة سلطة الدولة وتؤدي إلى تدهور الحالة الإنسانية. ومن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة لعكس مسار هذه الحالة بشكل عاجل.

وعلى الرغم من جميع التحديات السياسية والأمنية الهائلة والقيود المتصلة بالموارد البشرية والمعدات، تضطلع قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بمهام جديرة بالثناء في دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ونقدر الدعم المستمر الذي تقدمه البعثة بالتعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين، إلى الجهود التي تبذلها السلطات المالية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة الدولية، بما في ذلك تبادل المعلومات والاستخبارات، وكذلك التخطيط والتدريب وبناء القدرات. ولا يزال دور البعثة أساسيا، ونؤيد تمديد ولايتها لمدة ١٢ شهرا تمشيا مع توصيات الأمين العام.

ونشير إلى نتائج الاستعراض الاستراتيجي المستقل للبعثة، ونعتقد أنه يجب الحفاظ على موقف البعثة القوي. كما نلاحظ باهتمام كبير الاستعراض الذي أوصى به الأمين العام وتعزيز دعم البعثة إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من خلال الاشتراكات المقررة. ونتطلع إلى المشاركة في المناقشات المتعلقة بتجديد ولاية البعثة.

السيد إيسونو مبنغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): إن جمهورية غينيا الاستوائية ممتنة لعقد هذه الجلسة وللإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام السيد جون – بيير لاكروا. ويسرنا أيضا أن نرحب مرة أخرى بمعالي السيد تيمان كوليبالي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في مالي في نيويورك.

عقب أيام قليلة من الذكرى السنوية الثالثة على توقيع اتفاق السلام والمصالحة في مالي تتويجا لعملية الجزائر، تتاح لنا مرة أخرى الفرصة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق وتقييم عمل وأداء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وترحب حكومة بلدي بالإنجازات التي حققتها الحكومة والحركات الموقعة في تنفيذ الاتفاق، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام (S/2018/541) وإن كانت بعض التحديات لا تزال قائمة. ونشدد بصفة خاصة على الجدول الزمني للإجراءات ذات الأولوية وخارطة الطريق – اللذين اعتمدا على التوالي في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس.

وفيما يتعلق بالتدابير والإصلاحات المتعلقة بمسائل الأمن والدفاع، إعادة نشر الجيش في العديد من مدن البلد والاستئناف المؤقت للدوريات المختلطة المؤلفة من عناصر قوات الدفاع والأمن المالية والبرامج في الشمال، على النحو المتفق عليه في ٢٠١٦ في إطار آلية تنسيق العمليات، من العلامات الإيجابية التي تولد الثقة فيما بين قوات الأمن والجماعات المسلحة المحلية المختلفة. وينبغي الإشارة إلى أن الدوريات المختلطة قد اعتبرت حافزا على إعادة تشكيل القوات المسلحة المالية، بحيث تشمل الأعضاء السابقين في الجماعات المسلحة المتمردة، ومهمة الآلية الأساسية هي حماية وتعزيز الاستقرار التدريجي في المناطق الشمالية من البلد.

وتشيد غينيا الاستوائية بالجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق الاستقرار في البلد، وترحب بالزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس الوزراء إلى الشمال، والتي نعتقد أنها ستسهم في إيجاد حل دائم للمشكلة.

وعلى الرغم من هذا المناخ المشجع، نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يحرز التقدم في الأجلين القصير والمتوسط في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وفي ذلك الصدد، تشجع جمهورية غينيا الاستوائية الأطراف على مضاعفة جهودها من أجل كفالة تنفيذ الاتفاق في الوقت المناسب. وبالرغم من أن الأطراف قد أكدت التزامها بتنفيذه، فإن مكاسب السلام المتوقعة، من قبيل توفير الخدمات الأساسية، لم تتحقق بالنسبة للسكان، على الرغم من أحكام الاتفاق المتعلقة بوضع استراتيجية لتطوير المناطق الشمالية.

ونأمل في أن يستمر هذا الاتجاه الإيجابي للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق من خلال إجراء الانتخابات الرئاسية في تموز/يوليه. وفي ذلك الصدد، تؤيد حكومة بلدي البيان الذي أدلى به رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في ٣ حزيران/يونيه والذي يدعو الجهات السياسية الفاعلة في مالي إلى ضبط النفس والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يزيد من حدة التوترات وإثارة المزيد من الاستقطاب السياسي. كما أنه من الأهمية بمكان أن يكفل القادة السياسيون في مالي إجراء الانتخابات الرئاسية في ظل الظروف الضرورية للسلام والأمن والشفافية، حتى تسهم في إنهاء الأزمة في مالي.

ويجب أن تستمر العملية السياسية في مالي على النحو المبين في دستور البلد. ويتطلب ذلك الالتزام الصارم بالجدول الزمني المقرر للانتخابات، أي الانتخابات الرئاسية الآن والانتخابات التشريعية لاحقا. وفي ضوء ولاية البعثة بموجب القرار ٢٣٦٤ (٢٠١٧)، يجب أن تواصل تقديم الدعم التقني وممارسة المساعي الحميدة من أجل إجراء الانتخابات. ونعتقد أن تلك هي العناصر التي يجب إدراجها في ولاية البعثة.

وتشيد حكومة بلدي بالجهود التي يبذلها الأمين العام في إجراء الاستعراض الاستراتيجي المستقل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وتوافق على توصيات الاستعراض الرئيسية، وهي: دعم الحوار الوطني من أجل تعزيز ملكية شعب مالي للاتفاق وترسيخ سلطة البلد بعد إصلاح الدولة؛ وتشكيل رؤية مشتركة فيما بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لدعم عملية السلام وتحقيق الاستقرار؛ وإبرام اتفاق للسلام فيما بين الحكومة ومجلس الأمن والأمم المتحدة والشركاء الدوليين تقدم بموجبه المساعدة وفقا لمعايير واضحة، بما في ذلك فيما يتعلق بالتقدم المحرز والحوكمة الرشيدة والإصلاحات السياسية.

لقد ساعدت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في تحقيق استقرار الحالة في البلد. ونعتقد أن تشكيلها الحالي كان مفيدا كثيرا للبلد، وبالتالي، نرى أنه يجب أن يستمر تشكيلها كما هو. ونحن نؤيد تجديد ولايتها الحالية.

السيد تيمينوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نعرب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية الشاملة. وينضم وفد بلدي إلى الآخرين في الترحيب الحار بالسيد تيمان كوليبالي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في مالي في جلسة اليوم.

ونؤيد تماما التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2018/541) ونود أن ندلي بالملاحظات التالية لينظر فيها المجلس.

أولا، يجب أن تكون أولويتنا الرئيسية هي التعجيل بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. إن كازاخستان ترحب بزيادة التعاون بين حكومة مالي والأطراف الموقعة الأخرى، وهو ما أسفر عن إحراز تقدم واضح في تسيير الدوريات المختلطة

في كيدال وتمبكتو وتسجيل المقاتلين المؤهلين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ونثني على الممثل الخاص للأمين العام والاتحاد الأفريقي والجهات الفاعلة المعنية الأخرى على دورهم الهام في تيسير الحوار بين الأطراف الموقعة.

ويشجع وفد بلدي الأطراف على مواصلة إبداء الإرادة الصادقة للمضي قدما في تنفيذ الاتفاق. ونؤكد الحاجة إلى التركيز على الركائز الاستراتيجية الثلاث الطويلة الأجل للاتفاق التي جرى التشديد عليها في تقرير المراقب المستقل. ونكرر التأكيد على أن الأحكام الرئيسية للاتفاق فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية وضمان الخدمات الأساسية وتعزيز القدرة على التكيف والتنمية الاقتصادية والحكم الرشيد وسيادة القانون، هي عناصر أساسية في عملية تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في مالي. كما أن الإشراك الحقيقي للمرأة والشباب في عملية السلام وفي صنع القرار يكتسي أهمية لتحقيق الاستقرار الدائم. ومن المهام البالغة الأهمية الأخرى ضمان إجراء الانتخابات الرئاسية في تموز/يوليه بطريقة شفافة ونزيهة وسلمية وشاملة للجميع. ونرحب بالإصلاحات الانتخابية التي أجرتها الحكومة وندعو بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والمجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية الكافية إلى الحكومة، الأمر الذي له أهمية بالغة في نجاح العملية الانتخابية.

ويكتسي التصدي لتدهور الحالة الإنسانية في المنطقتين الوسطى والشمالية من مالي نفس القدر من الأهمية. ولذلك، فإننا ندعو الشركاء الدوليين والجهات المانحة إلى تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨. ونحث جميع الأطراف على احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالتجديد المقبل لولاية البعثة، نؤيد توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل، بما في ذلك كفالة إعداد نهج مصمم خصيصا لولاية حماية المدنيين وترتيب أولويات مهام البعثة من أجل زيادة دورها في الدفع قدما بعملية السلام. ومن أجل معالجة الثغرات في قدرات البعثة، من المهم للغاية توفير معدات أفضل للوحدات وتحسين تدريبها السابق للنشر بما يتناسب مع حالة النزاع غير المتناظر في مالي. كما يجدر النظر في مفهوم مساهمة البلدان بمعدات.

تؤمن كازاخستان إيمانا راسخا بأن التفعيل الكامل للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل سيعزز بدرجة كبيرة الجهود التي تبذلها البعثة المتكاملة وقوات الأمن الوطني المالية لمكافحة الإرهاب وغيره من التهديدات العابرة للحدود. وأخيرا، فإننا، شأننا شأن الآخرين، ندين بشدة الهجمات العنيفة التي تشنها الجماعات الإرهابية على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وقوات الأمن المالية وأفراد البعثة المتكاملة. وفي الختام، نود أن نشيد بالممثل الخاص السيد النظيف وجميع الرجال والنساء الشجعان الذين يمثلون الأمم المتحدة في مالي ويلتزمون بتحقيق السلام في هذه البيئة الصعبة والخطرة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

نود أن نشكر وكيل الأمين العام جان - بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية. ونرحب بالسيد تيمان أوبير كوليبالي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مال، في جلسة اليوم.

إننا نؤيد جهود باماكو الرامية إلى تطبيع الحالة في مالي. ونلاحظ أنه خلال الأشهر القليلة الماضية، جرى تسريع عملية تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام ٢٠١٥ إلى حد ما. فقد نُشرت أخيرا الدوريات المختلطة في غاو وكيدال وتمبكتو وتتواصل عمليات تجميع المقاتلين السابقين ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ولم تحدث أي انتهاكات كبيرة في أثناء الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية المقبلة التي ستجري في ٢٩ تموز/يوليه. وفي هذا الصدد، نحث جميع أصحاب المصلحة في مالي على الامتناع عن الأعمال الاستفزازية والعمل سويا من أجل ضمان إجراء الانتخابات بطريقة سلمية.

بيد أنه لا يزال هناك عدة أسباب تبعث القلق. فقد اتسع النطاق الجغرافي للأنشطة الإرهابية والمتطرفة اتساعا كبيرا، ونشهد مواجهات عرقية. ولا يزال وجود السلطات في محدودا جدا في العديد من المناطق في وسط مالي وشمالها. وللأسف، لا يجري تلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية للسكان، فيما تقترب الحالة الإنسانية في البلد من مستويات أزمة عام ٢٠١٢. وفي ظل هذه الظروف، لا يجد الشباب المحليون خيارا سوى الانضمام إلى صفوف الجماعات الإرهابية أو الإجرامية.

لقد قرأنا بعناية تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2018/541)، فضلا عن الاستعراض الاستراتيجي المستقل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وبوجه عام، فإننا نتفق مع الآراء والاستنتاجات الواردة فيهما. ونظرا لأنه لم يتم حل الأزمة في مالي على مدى سنوات خمس على الرغم من وجود قوات حفظ السلام هناك، يجب علينا إعادة النظر في النهج الحالي. ونتفق مع تقييم الاستعراض الاستراتيجي القائل بأنه من غير المرجح أن تنجح الوسائل العسكرية وحدها في تطبيع الحالة في البلد. ولا بد لنا من التركيز على الآليات السياسية التي يمكن أن يضعها وينفذها الماليون أنفسهم. والسبيل الوحيد لحل المسائل المعقدة العديدة التي يواجهها البلد هو أن يضطلع المواطنون أنفسهم بدور رئيسي مباشر في هذه العمليات والذي يحتاج، بطبيعة الحال، إلى الدعم الدولي والإقليمي. وإذا أيدها الماليون أنفسهم، نعتقد أن الفكرة الواردة في الاستعراض الاستراتيجي بشأن وضع ميثاق سلام يمكن أن تشكل أساسا لإحراز تقدم.

ونؤيد أيضا اقتراح الأمين العام استعراض المجالات ذات الأولوية في عمل البعثة بغية كفالة أن تتمكن من القيام بمهامها السياسية. ولكن أولا، ينبغي أن تكون هذه العملية تدريجية، وثانيا، ينبغي ألا تؤثر على مهمة البعثة المتمثلة في حماية السكان المدنيين والمساعدة على إعادة تشكيل قوات الأمن الوطني.

كما أن مسألة تزويد البعثة بالموارد المادية والتقنية، بما في ذلك الطائرات العمودية، هي مسألة ملحة جدا، ونطلب إلى البلدان التي قطعت تعهدات في لك الصدد أن تفي بها في أقرب وقت ممكن.

سيكون من الصعب تحقيق تسوية في مالي دون تطبيع الحالة في المنطقة ككل، حيث أن الحالة في البلد لها تأثير كبير على أمن أفريقيا عموما. ونحن نؤيد الخطوات الملموسة التي اتخذتها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لإنشاء قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. ونأمل أن يتم نشرها بصورة كاملة في أقرب وقت ممكن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي.

السيد كوليبالي (مالي) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، وأن أؤكد لكم على تعاوننا الكامل. وأود أيضا أن أهنئ وفد بولندا على إدارته النموذجية لأعمال المجلس خلال الشهر السابق. وأود أن أعرب عن امتناننا لجميع أعضاء المجلس على دعمهم المستمر لعملية السلام في مالي. وأتقدم بالشكر إلى الأمين العام أنطونيو غوتيريش على دعمه وزيارته التي قام بها مؤخرا تضامنا مع الشعب المالي وذوي الخوذ الزرق يومي ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو.

ويحيط وفد بلدي علما بأحدث تقرير للأمين العام (S/2018/541). ونشكر السيد لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على عرضه الشامل والأمين للتقرير، بما في ذلك التطورات التي حدثت مؤخرا في مالي منذ إصداره.

أولا، نحن نرحب بتأكيد تقرير الأمين العام على التقدم الذي أُحرز مؤخرا في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، بما في ذلك بدء عمليات آلية تنسيق العمليات في كيدال وتمبكتو

وغاو؛ وتوفير الحكومة للأسلحة الثقيلة من أجل تعزيز قدرات الكتيبة التابعة للآلية في غاو باعتبار أنها تعمل منذ عام ٢٠١٧؛ والعملية الجارية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتي تتضمن التسجيل المسبق للمقاتلين السابقين؛ وإنشاء سلطات مؤقتة في المناطق التي ما برحت تنتظرها وتوفير مبلغ قدره ٨ بلايين فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في شكل استثمارات ودعم تقني.

وهذا التقدم يشمل أيضا إحالة مشروع قانون إلى الجمعية الوطنية يتعلق بإنشاء سلطات إقليمية في منطقتي ميناكا وتاوديني وبدء العمل على إصلاح القطاع الأمني. وبالإضافة إلى إنهاء الحرب بالكامل بين الأطراف المالية منذ توقيع الاتفاق في ٢٠١٥، تشكل هذه الإنجازات خطوات هامة في عملية السلام في مالي.

يسرني أيضا أن التقرير يبرز عزم الأطراف في مالي على العمل معا من أجل مواصلة تعزيز تنفيذ الاتفاق. لقد أكدت مجددا الأطراف في مالي، بصوت واحد، هذا الالتزام للأمين العام في اجتماعه مع أعضاء لجنة متابعة الاتفاق في باماكو في ٣٠ أيار/مايو.

إن التقدم المحرز يدل على الإرادة السياسية الثابتة لرئيس جمهورية مالي والحكومة وجميع الأطراف في مالي والتصميم على تنفيذ الاتفاق، مع المجتمع الدولي. لقد تم الإعراب عن هذه الإرادة السياسية من خلال مبادرات مختلفة منذ عام ٢٠١٣، ابتداء من اتفاق واغادوغو الأولي، واللامركزية المعممة في الولايات والاجتماعات الوطنية المعقودة في عام ٢٠١٤، ومؤتمر التفاهم الوطني، وميثاق التفاهم الوطني، والقانون الخاص بالتفاهم الوطني، الذي يعفي جميع المشاركين في حركات التمرد المسلحة، باستثناء الذين يحاكمون على جرائم خطيرة، وطلبنا إلى المجلس تشجيع جميع أطراف الاتفاق على تنفيذ نظام الجزاءات المفروضة. أود أن أذكر أعضاء المجلس بذلك لأنه من المهم أن يؤخذ بعين الاعتبار.

صحيح أن تنفيذ الاتفاق يشهد بعض التأخيرات، ولكن تم تدريجيا تحديد العوامل المسببة لهذه التأخيرات. أود أن أضيف أن العمل المكثف الذي قام به المجلس والبعثة المتكاملة، وجهود الحكومة ذات الصلة، مكنت من الاضطلاع بالجهود التي قام بها أعضاء المجلس أنفسهم. وثمة حاجة إلى زيادة هذا النهج للاستمرار على هذا المنوال حتى في الوقت الذي نستعد فيه للانتخابات الرئاسية، التي تم التطرق إليها اليوم على نطاق واسع، لا يزال تنفيذ الاتفاق ماضيا من دون أن تفقد جهودنا الزخم.

إن الحالة في الجزء الأوسط من البلد أحد الشواغل الرئيسية للحكومة فيما يتعلق بالهجمات الجماعات الإرهابية، والحوادث التي تشارك فيها المجتمعات المحلية، فضلا عن الافتقار إلى الإنتاج الزراعي الرعوي لضمان الأمن الغذائي. ولذلك، نرى أن الخطة الأمنية المتكاملة للمناطق الوسطى التي اعتمدت في شباط/فبراير ٢٠١٧، هي الإطار الأمثل الذي نوفره للاستجابة الشاملة، بدعم من شركائنا الدوليين.

بينما يستعد مجلس الأمن لاعتماد مشروع قرار بتمديد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة، من المهم أن أتشاطر مع أعضاء المجلس التوقعات الحقيقية لحكومتنا. وفي ذلك الصدد، سأبدأ بالتطرق إلى الدعم اللازم للعملية الانتخابية. وكما يعلم الأعضاء، فإن الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٢٩ تموز/يوليه، أي بعد ٤٥ يوما من الآن. من المهم جدا إجراء تلك الانتخابات، بموجب الشروط المطلوبة للشفافية والمصداقية، من أجل توطيد دعائم الديمقراطية والشرعية في بلدنا. لهذا السبب فإن الحكومة إذ تتمسك بإعلان باماكو الصادر في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، تطلب دعما كبيرا من البعثة المتكاملة، ولا سيما في مجالي الأمن واللوجستيات.

وفي الوقت نفسه، يجب أن يستمر تنفيذ الأحكام ذات الصلة من الاتفاق. ونحث على اتخاذ تدابير تُمَكِنَ مالي من

إعادة بسط سلطتها على كامل أراضيها، وحماية السكان المدنيين، ودعم إعادة نشر الإدارة، ودعم توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان، وتعزيز التعاون مع قوات الدفاع والأمن الوطنية، والتعجيل في الدعم المقرر للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل تشغيلها بفعالية.

بغية تمكين البعثة من تنفيذ ولايتها بشكل مناسب وكامل، تطلب حكومة مالي تعزيز قدرات تلك البعثة الهامة في مجال التدريب والنقل والإمداد والموارد التشغيلية. فيما يتعلق بإعادة تشكيل قوات البعثة المشار إليها في التقرير، تعرب حكومة جمهورية مالي عن تفضيلها الإبقاء على الترتيبات الحالية وتعزيزها نظرا للتحديات التي ينطوي عليها تنظيم وتأمين الانتخابات الرئاسية، والتشريعية والانتخابات الإقليمية والمحلية، التي تمتد من تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى آب/أغسطس ٢٠١٩. كذلك فإن عملية إعادة تشكيل البعثة، على النحو المقترح، يمكن أن تؤدي، إذا نُفِذت الآن، إلى فراغ أمني، الأمر الذي يمكن أن يعرض للخطر التقدم المحرز في عملية السلام والاستقرار الإقليمي.

في ذلك السياق، إن أكثر الخيارات مصداقية للتعجيل في تنفيذ الأحكام ذات الصلة من المواد ٢١ و ٥٤ من اتفاق السلام والمصالحة، التي تنص، في جملة أمور، على إعادة نشر القوات المسلحة وقوات الأمن المعاد تشكيلها، هو أن تنفذ تحت قيادة آلية تنسيق العمليات وبدعم من بعثة الأمم المتحدة، وأن يكون المجتمع الدولي هو الضامن للتنفيذ الدقيق للاتفاق.

يشير التقرير قيد الاستعراض إلى زيادة عدد حالات انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك المعاملة اللاإنسانية والمهينة، والاحتجاز التعسفي، والإعدام خارج نطاق القضاء، مع إشارة خاصا إلى قوات الدفاع والأمن المالية العاملة في سياق عمليات مكافحة الإرهاب. وفي ذلك الصدد، وكما قلت عند مخاطبة المجلس، أود أن أعيد التأكيد بقوة على التزام حكومة جمهورية مالي باحترام وكفالة احترام حقوق الإنسان. وأؤكد هنا التزام بلدي التام بإجراء تحقيق ناجح في كل حالة من الحالات المبلغ عنها في التقرير. وفي ذلك الصدد، أذكر بأنه تم اتخاذ التدابير الإدارية والتأديبية فيما يتعلق بالوحدات العسكرية المنتشرة في المناطق المعنية، وحاليا فإن المدعين العامين العسكريين يعملون على استجلاء الحالات المبلغ عنها، وستنشر نتائج تلك التحقيقات في أقرب وقت ممكن.

كما شددت سابقا أمام المجلس، فإن حكومة مالي، وفقا لتوجيهات رئيس الجمهورية، تتقيد بسياسة عدم التسامح مطلقا بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. لقد طلبنا من البعثة بالتحديد إطلاعنا على المعلومات حتى نتمكن من العمل معا لكفالة إنجاز جميع عمليات التحقيق واتخاذ الإجراءات القضائية عند الاقتضاء. وفي ذلك الصدد، أرحب باعتراف الأمين العام، في الفقرتين ٣٧ و ٣٨ من تقريره، بأن الحكومة قد أكدت بوضوح التزامها بعدم التسامح مع الانتهاكات ضد المدنيين.

تدرك حكومة مالي الحاجة الملحة إلى أن تكون الانتخابات الرئاسية في ٢٩ تموز/يوليه شفافة وسلمية قدر الإمكان. إنها تعمل يوميا من دون هوادة لتحقيق هذه الغاية. وفي هذا السياق، أُنشئ إطار التشاور، بما في ذلك الأحزاب السياسية للأغلبية الرئاسية والمعارضة والمجتمع المدني. وفي الوقت نفسه، أود أن أؤكد لأعضاء المجلس أن المواد والترتيبات اللوجستية جاهزة لضمان إجراء انتخابات سلمية حرة وموثوقة. لقد تمت مراجعة السجل الانتخابي، حيث قام بذلك فريق من المنظمة الدولية للفرانكوفونية ووجد أن السجل يمكن الركون إليه. وأود أن أذكر أن رئيس لجنة المراجعة والتدقيق كان من المعارضة.

وقد طبعت بطاقات تسجيل جديدة للناخبين، وسوف توزع في الأيام المقبلة. وقد أجري تنقيح متوافق عليه لقانون الانتخابات وطرح للتصويت عليه في الجمعية الوطنية. ولم تصوت المعارضة المالية ضده. يبين ذلك وجود حيز حقيقي للحوار، ويسلط الضوء على الجهود الرامية إلى كفالة الإدماج

الكامل في الأعمال التحضيرية للانتخابات والمشاركة الكاملة لجميع أصحاب المصلحة الماليين في العملية السياسية.

وستبذل الحكومة قصارى جهدها لكفالة أن تجري الانتخابات في بيئة آمنة في جميع أنحاء البلد. وسيتم نشر أكثر من ١١ ٠٠٠ فرد من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية، بالإضافة إلى شركائنا في البعثة المتكاملة، وقوة عملية بارخان الفرنسية ومساهمات من الحركات الموقعة. يجب أن نشيد بجميع شركائنا ونشكرهم على المساعدة التي قدمها كل منهم لكفالة النجاح في الانتخابات المقبلة، التي ستكون مهمة لبناء السلام في مالي وفي منطقة الساحل.

وكما يعلم المجلس، فإن مكافحة الجماعات الإرهابية وغيرها من عناصر الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية لا تزال تمثل أولوية بالنسبة لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وتحقيقا لتلك الغاية، أطلب مرة أخرى أن يكفل المجلس منح القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ولاية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتمويلا دائما ويمكن التنبؤ به، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة.

وأعيد التأكيد على أن حكومة مالي لا تزال مصممة تماما على الوفاء بالتزاماتها في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي يشكل، بالنسبة لنا، الإطار المرجعي الوحيد للتوصل إلى تسوية دائمة للأزمة والمسعى السياسي الوحيد الذي يمكن أن يساعدنا على إعادة بناء الوحدة الوطنية.

أخيرا، وبالنيابة عن حكومة وشعب مالي، أود أن أشيد بذكرى جميع الضحايا الماليين وغير الماليين على السواء، العسكريين منهم والمدنيين، الذين فقدوا حياتهم في مالي.

رفُعت الجلسة الساعة ١٥/١٧.